AE

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/135
E/1996/51
17 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البند ١٢ من القائمة الأولية*
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت**

السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب في الجولان السوري

مذكرة من الأمين العام

في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٩/١٩٩٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، المعنون "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب في الجولان السوري المحتل"، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار. وكررت الجمعية العامة ذلك الطلب في قرارها ١٢٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ويتشرف الأمين العام أن يقدم إلى أعضاء الجمعية والمجلس التقرير المرفق الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ويشمل الفترة من نيسان/أبريل ١٩٩٥ حتى آذار/مارس ١٩٩٦.

* A/51/50.

** E/1996/100.

المرفق

تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١ - كان إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ موضوع قرارات مختلفة صادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة. وقد قضى مجلس الأمن في قراره ٤٤٦ (١٩٧٩) المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩، بأن السياسة والممارسة الاسرائيليتين المتعلقتين بإنشاء مستوطنات في تلك الأراضي ليس لهما شرعية قانونية ويشكلان عقبة خطيرة في سبيل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وقد أعاد مجلس الأمن بالإجماع تأكيد ذلك الموقف في قراره ٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ ١ آذار/مارس، الذي تضمنت ديباجته أن المجلس وضع في الاعتبار الحاجة إلى النظر في اتخاذ تدابير من أجل حماية الأراضي والممتلكات العامة والخاصة ومصادر المياه بصورة نزيهة، وأكد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩[1]، على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس. وفي عام ١٩٨٠، أعرب أيضا مؤتمر العمل الدولي عما يساوره من قلق إزاء إنشاء المستوطنات ودعا إلى إنهاء تلك السياسة، كما دعا إلى إزالة المستوطنات القائمة.

٢ - وبعد أن نظرت الجمعية العامة، في دورتها الخمسين في عام ١٩٩٥، في تقارير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/50/170 و A/50/282 و A/50/463)، اتخذت القرار ٢٩/٥٠ ألف المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي أعربت فيه، في جملة أمور، عن قلقها لانتهاك إسرائيل المستمر لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، وأكدت من جديد بوجه خاص أن المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأرض المحتلة، بما فيها القدس، والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، هي غير قانونية وتشكل عقبة أمام التسوية الشاملة.

٣ - وأحاطت الجمعية العامة، في قرارها ١٢٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، علما بتقرير الأمين العام بشأن العواقب الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على قيام إسرائيل بإنشاء المستوطنات في الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وفي الجولان السوري (A/50/262-S/1995/59)؛ واعترفت بالانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب في الجولان السوري؛ وأكدت من جديد حق الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري غير القابل للتصرف في مواردهما الطبيعية وسائر مواردهما الاقتصادية، واعتبرت أي تجاوز على ذلك الحق غير قانوني؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار. والتقرير الحالي مقدم استجابة لذلك القرار.

٤ - وقد بدأ إنشاء المستوطنات بُعيد حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧، حيث أنشئت أول مستوطنة في الجولان السوري. ومنذ ذلك الوقت، جرى العمل على تطوير تلك السياسة بصورة مكثفة بدرجات

متفاوتة ثم تسارعت منذ بداية عام ١٩٩٠[٢]. وتعمل الحوافز المالية والضريبية التي تقدمها الحكومة على تشجيع المستوطنين على السكنى في الأراضي العربية المحتلة.

٥ - وكان توقيع حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، على إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (A/48/486-S/26560، المرفق)، من معالم تاريخ العلاقات الاسرائيلية - الفلسطينية. وينص الاعلان في مادته الأولى على أن هدف المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية هو إنشاء سلطة حكم ذاتي فلسطينية مؤقتة، المجلس المنتخب، ... للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات تؤدي إلى تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وقد أرجئ موضوع المستوطنات، في هذا الإعلان، إلى مرحلة المفاوضات المتعلقة بالوضع الدائم، التي ينبغي أن تبدأ في موعد أقصاه بدء السنة الثالثة للفترة الانتقالية.

٦ - وفي ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، أبرم الفلسطينيون والاسرائيليون اتفاقاً في القاهرة لتنفيذ إعلان المبادئ (A/49/180-S/1994/727، المرفق). وفي ذلك التاريخ، بدأت رسميا الفترة المؤقتة. وبعد توقيع اتفاق القاهرة بقليل، أنجز الجيش الاسرائيلي انسحابه من قطاع غزة، لكنه ترك بعض قواته في المنطقة المحيطة بـ ١٦ مستوطنة اسرائيلية يشغلها حوالي ٠٠٠ ٤ مستوطن.

٧ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وقّعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، في واشنطن العاصمة، على الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يُشار إليه أدناه باسم اتفاق أوسلو الثاني. وقد تضمن هذا الاتفاق تفصيلا لآليات بسط الحكم الذاتي الفلسطيني إلى أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، والقيود المفروضة على ذلك. وكانت السمة الرئيسية لهذا الاتفاق النص على تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق في كل منها درجات متفاوتة من المسؤولية الإسرائيلية والفلسطينية. فالمنطقة ألف تتألف من سبع بلدات فلسطينية رئيسية هي: جنين وقلقيلية وطولكرم ونابلس ورام الله وبيت لحم والخليل، تكون للفلسطينيين فيها سلطة كاملة بالنسبة للأمن المدني. وفي المنطقة باء التي تضم جميع المراكز الأخرى للسكان الفلسطينيين (باستثناء بعض مخيمات اللاجئين)، ستحتفظ إسرائيل بـ "مسؤولية أمنية مهيمنة"، بينما ستحتفظ إسرائيل في المنطقة جيم التي تشمل جميع المستوطنات، والقواعد والمناطق العسكرية، وأراضي الدولة، بالسلطة الكاملة عن الأمن[٣].

٨ - وقد أتاح اتفاق أوسلو الثاني، الذي تم التوقيع عليه بعد سلسلة من حالات التأخير والتسويف، فرصة لإعادة نشر الجيش الإسرائيلي، وسمح للسلطة الوطنية الفلسطينية بتسلُّم مسؤولياتها المدنية والأمنية وفقا للجدول الزمني الذي نص عليه الاتفاق. وفي الحقيقة، بدأ الجيش الإسرائيلي انسحابه من جنين في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، ثم من طولكرم في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، ومن نابلس وسائر القرى الواقعة في منطقة طولكرم في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، ومن قلقيلية في ١٧ كانون

الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، ومن بيت لحم في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، وأخيرا من رام الله في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥. غير أنه جرى تأجيـــل الانسحاب من الخليل حتى نهاية آذار/مارس ١٩٩٦، وحـُرم ٠٠٠ ١٢٠ فلسطيني يعيشون هناك وفي المناطق المجاورة من حريتهم بسبب وجود ٤٠٠ مستوطن أصرت الحكومة الإسرائيلية على توفير الحماية الكاملة لهم قبل إعادة الانتشار. (انظر الفقرة ٢١ بشأن بناء الطرق الجانبية). وبحلول نهاية آذار/مارس ١٩٩٦، أجل الانسحاب من الخليل إلى أجل غير مسمى عقب قرار اتخذته حكومة إسرائيل من جانب واحد في ضوء الظروف الأمنية السائدة في إسرائيل والأراضي المحتلة.

٩ - كما أفسح اتفاق أوسلو الثاني المجال لإجراء انتخابات حرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فسمح للفلسطينيين بانتخاب ٨٨ عضوا ورئيس لمجلس تشريعي عهد إليه وضع دستور لأعمال السلطة الفلسطينية وسن التشريعات اللازمة. وقد أجريت الانتخابات في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في ظل ظروف جيدة، وفقا لما ذكره المراقبون الدوليون، وبمشاركة حوالي مليون ناخب.

١٠ - ويتضح تفكير السياسيين الإسرائيليين بشأن مستقبل الأراضي المحتلة ، بما في ذلك المستوطنات اليهودية، أول ما يتضح من خلال ما جاء في بيان أدلى به رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق اسحق رابين أمام الكنيست في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ أثناء مناقشة اتفاق أوسلو الثاني. ففي ذلك البيان، شرح رابين آراءه بشأن شروط المرحلة الأخيرة قائلا: "سيقع الحد الأمني لدولة إسرائيل في وادي الأردن بأوسع معنى لهذا المصطلح". كما تكلم السيد رابين عن "التغييرات التي سيكون منها إضافة غوش اتزيون وعفرات وبيطار ومجتمعات أخرى [مستوطنات] .... في المنطقة الواقعة شرقي ما كان يـُشكل "الخط الأخضر"، قبل حرب الأيام الستة" وعن "إنشاء كتل من المستوطنات في يهودا والسامرة، تشبه تلك الكائنة في غوش قطيف"[٤].

١١ - وبعد أقل من أسبوعين، تكلم رئيس الوزراء رابين من جديد معلنا رؤيته لتسوية نهائية مع الفلسطينيين، وأكد على أهمية كتل المستوطنات. وأكد أن الحدود النهائية للبلـــد سوف تضم - بالإضافة إلى قدس موحدة - معاليه أدوميم، وغوش اتزيون، وعفرات وبيطار ومستوطنات أخرى شرقي الخط الأخضر[٥].

١٢ - وقد أكدت البيانات المتعاقبة التي أدلى بها مسؤولون إسرائيليون في الحكومة الجديدة التي شكلها شمعون بيريس بعد اغتيال اسحاق رابين هذا التوجه، الذي تبناه حزب العمل الإسرائيلي. ونقلت الصحافة الإسرائيلية عن الوزير يوسى بيلين تأييده لفكرة جمع المستوطنين في كتل كبيرة من المستوطنات كي يكونوا تحت السلطة الإسرائيلية بعد تنفيذ التسوية النهائية. أما بالنسبة للمستوطنات التي لا تقع تحت السلطة الإسرائيلية، فقد قال[٦]:

"إننا لا نقترح على أحد الجلاء عن المستوطنات أو استئصالها. وسيعود إلى المستوطنين أنفسهم اتخاذ قرار بالبقاء في منطقة تقع خارج السيادة الإسرائيلية أو الانتقال إلى منطقة أخرى والحصول على مساعدة الحكومة في هذه المسألة".

١٣ - ويبدو من بيانات المسؤولين الإسرائيليين أن حكومة إسرائيل تعتزم القيام، في سياق تسوية نهائية، بجمع المستوطنين اليهود في مجمعات استيطانية ذات مراكز في المستوطنات الكبيرة للقدس وبيت لحم وطولكرم وقلقيلية (وهي المستوطنات القريبة من الخط الأخضر الذي يطلق عليها "خمس دقائق عن كفار سافا") ونابلس. وستظل المستوطنات اليهودية في وادي الأردن تحت السيطـــــرة الإسرائيلية. وقد أكد رئيس الوزراء شمعون بيريس، خلال اجتماعه برؤساء المستوطنات اليهودية فـــــي وادي الأردن، أن مستوطناتهم ستظل بعد التسوية النهائية تحت السيطرة الإسرائيلية، متجنبا استعمال مصطلح "السيادة الإسرائيلية"[٧]. كما صرح بالتزامه أمام رؤساء مستوطنة غوش اتزيون بإدماج مستوطناتهم في إسرائيل بعد التوصل إلى تسوية نهائية[٨]. ومن جهة ثانية، ستعمل الحكومة على إخلاء حوالي ٤٠ مستوطنة يهودية صغيرة وتطرح على المستوطنين خيار الانتقال إلى مناطق أخرى (داخل الخط الأخضر أو في كتل المستوطنات) مع قبض تعويض عن ذلك، أو البقاء حيث يقيمون وفقا لترتيبات معينة سيتم الاتفاق عليها مع الفلسطينيين[٩]. وهذا يُفسر ما عناه أحد الوزراء الإسرائيليين عندما قال إن هناك فرقا بين الاحتفاظ بالمستوطنات والاحتفاظ بالمستوطنين[١٠].

١٤ - وقد أدى التقدم المحرز في عملية السلام مع الفلسطينيين، وخصوصا تنفيذ اتفاق أوسلو الثاني وإعادة نشر الجيش الإسرائيلي وجلاؤه عن مناطق متفق عليها، إلى تغير طفيف ولكنه مطرد في موقف المستوطنين اليهود إزاء مستقبل المستوطنات ومستقبلهم هم في الأراضي المحتلة. فوفقا لدراسة استقصائية قامت بها مؤسسة مودعين إزراحي كلفتها بها "حركة السلام الآن" وأجريت في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ على عينة ممثلة للمستوطنين اليهود، ذكر ٣٢ في المائة من المستوطنين أنهم يرغبون في مغادرة مستوطناتهم إذا قدم لهم تعويض معقول، بينما ذكر ٢٦ في المائة أنهم سيبقون في مستوطناتهم تحت أية ظروف؛ وأفاد ١٥ في المائة من المستوطنين بأنهم يرغبون بالتأكيد في المغادرة، وأعرب ١٧ في المائة آخرون عن اعتقادهم أنهم سيغادرون. ووجد هذا الاستفتاء أن الرغبة في المغادرة تزداد بالتناسب مع بُعد المستوطنة عن القدس، في أماكن مثل أرييل وإيمانويل وألفيه ميناحيه وكريات عربا. وعندما سئل المستوطنون ماذا سيفعلون لو كانت مستوطناتهم مشمولة ضمن الحدود الإسرائيلية في الاتفاق النهائي مع الفلسطينيين، قال ٢٦ في المائة منهم إنهم سيبقون في مستوطناتهم تحت أي ظروف، وذكر ٢٩ في المائة أنهم سيبقون إذا ظل الأمن في أيدي جيش الدفاع الإسرائيلي، وقال ٢٥ في المائة منهم إنهم يفضلون الانتقال إلى داخل الخط الأخضر، وقال ٨ في المائة منهم إنهم سينتقلون إلى مستوطنة أخرى في الأراضي[١١].

١٥ - وفي دراسة استقصائية أخرى أجرتها مودعين إزراحي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، قال ٥ في المائة من المستوطنين من أرييل وإيمانويل وألفيه ميناحيه ومعالي أفرايم وكريات عربا إنهم يرغبون في مغادرة مستوطناتهم إذا قدم لهم تعويض معقول. ومن هؤلاء، قال ١٦,٣ في المائة إنهم سيكونون بالتأكيد راغبين في المغادرة؛ وقال ١٨,٥ في المائة منهم إنهم يعتقدون أنهم يرغبون في ذلك؛ وقال ١٦,٣ في المائة منهم إنهم لم يبتوا في الأمر بعد لكنهم قد يرغبون في ذلك[١٢].

١٦ - ومن الناحية العملية، أكدت مصادر البرلمان الإسرائيلي أن ٦٠٠ من أسر المستوطنين اليهود هجرت منازلها طوعا في مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة منذ توقيع اتفاق أوسلو. ووفقا لتلك المصادر، يرغب عدد كبير من الأسر الأخرى في مغادرة مستوطناتهم لكنهم لم يتلقو الدعم اللازم من السلطات الإسرائيلية[١٣]. وتأكد ذلك الموقف برفض رئيس الوزراء شمعون بيريس، في مقابلة، أن يدفع أي تعويض للمستوطنين الذين يرغبون في مغادرة مستوطناتهم، قائلا إنه ما دامت السلطات لم تطلب من المستوطنين الجلاء على مستوطناتهم، فلن يتلقوا أي تعويض. وفي الوقت ذاته، أشارت المصادر الصحفية إلى أن مئات من الأسر اليهودية التي تقطن في مستوطنات الضفة الغربية قد بدأت تنظم نفسها في رابطة خاصة تهدف إلى الاستعداد لمغادرتهم مقابل تعويض. وقد عقدت "حركة السلامة الآن"، التي تقف وراء هذه المبادرة، عدة اجتماعات حضرها مئات المستوطنين، لا سيما في مستوطنات كريات عربا وكارني شامرون وإيمانويل[١٤]. ففي مستوطنة كريات عربا، تم تشكيل رابطة تحت اسم "المستوطنون المؤيدون للجلاء الطوعي". وقال المسؤولون عن هذه الرابطة إن لديهم قائمة تشمل ٢٠٠ أسرة تريد الجلاء عن المستوطنة مقابل تعويض[١٥]. وطلبت "حركة السلام الآن" من حكومة اسرائيل تزويد هؤلاء المستوطنين بمساعدة مالية، مشيرة إلى أن عددهم قد ازداد منذ اغتيال رئيس الوزراء اسحاق رابين[١٦]. كما احتجت هذه الحركة على رئيس الدولة الاسرائيلي لرفضه استقبال ممثلين عن المستوطنين الذين هم أعضاء في تلك الرابطة.

١٧ - وقد نشرت صحيفة إسرائيلية كبرى تقريرا مطولا يستند إلى مصادر رسمية أكدت فيه وجود اتصالات سرية في عواصم أوروبية بين زعماء بعض المستوطنات الإسرائيلية ورجال الأعمال الفلسطينيين لبيع المنازل في المستوطنات وحتى لبيع مستوطنات بكاملها. ووفقا لهذه الصحيفة، شعر كثير من المستوطنين بالإحباط من جراء الحالة الراهنة. وقد قام زعماء عدة مستوطنات، مثل الكانا واتزهار، بالتفاوض على بيع منازل وممتلكات في مستوطناتهم وفي مستوطنات أخرى بعد الاتفاق على أسعار مناسبة. وتجري هذه الاتصالات بعلم كل من حكومة اسرائيل والسلطة الفلسطينية - ولكن دون تدخل منهما[١٧]. وهذا الموقف العملي من جانب بعض المستوطنين الإسرائيليين يمثل ظاهرة جديدة ولكنه ليس موقف الأغلبية.

١٨ - وفي منتصف حزيران/يونيه ١٩٩٥، بدأ المستوطنون تنفيذ مشروع شامل يطلق عليه اسم "أرض إسرائيل أولا"، وضعه مجلس المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة. وهدف المشروع هو منع إعادة نشر الجيش الإسرائيلي خارج البلدات والقرى الفلسطينية، على النحو الذي يدعو اليه الاتفاق الموقع مع

الفلسطينيين. ويدعو هذا المشروع إلى الاستيلاء على أراضي الحكومة المجاورة للمستوطنات، واحتلال المنازل الخالية، وشق طرق في المستوطنات. وهكذا، قام عشرات المستوطنين، في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥، باحتلال ١٣ منزلا خاليا في مستوطنة باركان قرب نابلس. واستوطنت ثلاث أسر و ٢٠ عازبا في هذا الموقع، الذي أطلق عليه اسم مآل إسرائيل[١٨]. وفي ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٥، نقل المستوطنون ستة منازل متنقلة إلى مكان مرتفع قرب مستوطنة عفرات، واحتلت ١٢ أسرة منازل خالية في مستوطنة كريات عربا[١٩]. وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، كان المستوطنون يواصلون حملتهم لاحتلال مئات المنازل في المستوطنات. وقد أشارت الصحف الإسرائيلية إلى تصريحات أعلنها الوزير الإسرائيلي للتعمير والإسكان وقدر فيها عدد المنازل الخالية في المستوطنات بـ ٣٠٠ ٣ منزل، وأفادت هذه الصحف بأن ١٢ أسرة من أسر المستوطنين دخلت إلى منازل خالية في مستوطنة مآل هايفر في منطقة الخليل دون ترخيص رسمي، وأن ٤٥ منزلا في كريات عربا ما زال يحتلها المستوطنون.

١٩ - ورغم أن وزارة الإسكان أنكرت رسميا وجود أي معلومات لديها عن هذه المسألة، فإن وثيقة من وثائق وزارة الإسكان حصلت عليها "حركة السلام الآن" تبين أنه حدثت ٦١٢ حالة من حالات قيام المستوطنين بوضع اليد على الشقق الخالية. ويشتمل هذا الرقم على ٤٤ شقة في مستوطنة ميتزاد في غوش اتزيون، و ٣١ شقة في إخنى خيفيتس، و ٣٤ شقة في باركان، و ٣١ شقة في ياكير، و ٣٨ شقة في آلي زهاف، و ٨٣ شقة في إيلي. غير أن هذا الرقم لا يضم عشرات المستوطنين الذين وضعوا أيديهم على شقق في آرييل، ووافقت الحكومة على بيعهم هذه المنازل[٢٠].

٢٠ - وقد كثف المستوطنون حملتهم فيما أطلقت عليه الصحافة الإسرائيلية والعربية اسم "حرب التلال". ففي أوائل آب/أغسطس ١٩٩٥، أنشأ المستوطنون ١٥ موقع مستوطنة في تلال الضفة الغربية قرب سوسيا والون مور وألفيه ميناحيه وأوفراه ونيفيه صموئيل وكارني تسو ونيفيه دانييل وشعفاط زئيف وعفرا ودوليف ومستوطنات أخرى. وبدعم من أحزاب الجناح اليميني المتطرف، تمكن المستوطنون من تنظيم مظاهرة تهدف إلى إغلاق جميع الطرق والشوارع والتقاطعات الرئيسية في الضفة الغربية وداخل إسرائيل. وذكرت الصحافة والتلفزيون الإسرائيليان أن احتجاجات المستوطنين شملت أكثر من ٤٠ طريقا رئيسيا[٢١].

٢١ - وخلال الفترة المستعرضة، اتخذ الاستيلاء على الأراضي العربية واستغلالها أشكالا وأساليب عديدة، بما في ذلك ما يتعلق بإقامة الطرق الجانبية والسياجات الأمنية بين الأراضي المحتلة وإسرائيل. والحقيقة أن حكومة إسرائيل ألزمت نفسها بتشييد الطرق الجانبية وتوفير كل ما يلزم لأمن المستوطنين اليهود خلال الفترة الانتقالية. وفي أثناء مناقشة اتفاق أوسلو الثاني في الكنيست في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، ذكر رئيس الوزراء السابق إسحاق رابين أن[٢٢]:

"نشاط توفير التدابير الأمنية للمجتمعات الإسرائيلية - السياجات والطرق الجانبية والإضاءة والبوابات - سوف يستمر على نطاق واسع. وسوف تشيد الطرق الجانبية، التي سيكون الغرض منها

تمكين المقيمين الإسرائيليين من التنقل دون الاضطرار إلى عبور مراكز السكان الفلسطينيين في الأماكن التي سوف تنقل المسؤولية عنها إلى السلطة الفلسطينية. وعلى أي حال، فإن جيش الدفاع الإسرائيلي لن ينفذ إعادة الانتشار من المدن السبع الأولى قبل استكمال الطرق الجانبية. وعلى وجه الإجمال، ستبلغ الاستثمارات في الطرق الجانبية حوالية ٥٠٠ مليون شاقل جديد [١٦٦ مليون دولار]"،

وفي هذا الصدد، ذكر السيد رابين أن تأجيل إعادة الانتشار في الخليل إلى آذار/مارس ١٩٩٦ نجم عن عدم القدرة على استكمال الطرق الجانبية في هذه المنطقة قبل ذلك التاريخ.

٢٢ - وفي أيار/مايو ١٩٩٥، أشارت مصادر الصحافة الإسرائيلية إلى أن الجيش الإسرائيلي على وشك البدء في تشييد ١١ طريقا جانبيا بتكلفة تبلغ ٣٠٠ مليون شاقل جديد[٢٣]. وقدر الطول الإجمالي لهذه الطرق بـ ١٣٠ كيلومترا.

٢٣ - وقد افتتح أول طريق جانبي حول أريحا في ١ آب/أغسطس ١٩٩٥ بحضور رئيس الوزراء السابق إسحاق رابين[٢٤]، وفي كانون الأول/ديسمبر افتتح الطريق الجانبي حول رام الله بحضور الوزير الإسرائيلي للتعمير والإسكان والقائد العسكري للمنطقة الوسطى وممثلين عن المستوطنين.

٢٤ - وقد تطلب تشييد الطرق الجانبية للمستوطنات وغير ذلك من الشوارع خلال عام ١٩٩٥ مصادرة آلاف الدونمات (الدونم وحدة مساحة تعادل ١ ٠٠٠ متر مربع) من الأراضي العربية في مختلف أنحاء الضفة الغربية. ففي مناطق نابلس وقراها وجنين وطولكرم وقلقيلية ورام الله وبيت لحم والخليل والقدس، أصدرت السلطات المدنية الإسرائيلية عشرات الأوامر بمصادرة الأراضي الفلسطينية. كما أصدر الرؤساء العسكريون أوامر عسكرية للاستيلاء على و/أو إغلاق مئات الدونمات من الأرض. وتشير مصادر لجنة الدفاع إلى أن مجموع مساحة الأراضي المصادرة لتشييد طرق المستوطنات هو ١٨ ٠٠٠ دونم[٢٥]. وأدت هذه المصادرات إلى حرمان آلاف الأسر الفلسطينية من مصدر رزقهم الوحيد، لأن معظم هذه الأراضي كانت تزرع بالمحاصيل وأشجار الزيتون والفاكهة، وفي بعض المناطق، ترتبت على هذه المصادرات أضرار لحقت بالمواقع الأثرية أو الدينية وأدت في مواقع أخرى إلى تعرض المنازل حيث يقطن الفلسطينيون إلى خطر الدمار.

٢٥ - وقد عبر الفلسطينيون المتضررون عن احتجاجاتهم، وشكلوا لجانا للدفاع عن أراضيهم المهددة وقدموا اعتراضاتهم إلى السلطات والمحاكم الإسرائيلية المختصة. وفي عدة مواقع، مكث السكان عددا من الأيام في منازلهم، وحاولوا منع تشغيل الجرافات (البلدوزر) على أراضيهم، وأقاموا الصلوات فيها. واشتركت في هذه الاحتجاجات جماعات إسرائيلية من الجناح اليساري ومن مؤيدي حماية البيئة. ولأول مرة، اشتركت جماعة صغيرة من المستوطنين اليهود من المناطق المجاورة لحلحول في مظاهرة للاحتجاج على مصادرة ٧٠٠ ٢ دونم من الأراضي الزراعية لتشييد طريق جانبي في منطقة الخليل[٢٦]. كما انطلقت احتجاجات من السلطة الفلسطينية مع إعلان رسمي بأن الطرق الجانبية ومصادرات الأراضي من أجل تشييدها تجاوزت

هدفها المعلن، وأصبح الهدف الآن مصادرة مزيد من الأراضي بأي ثمن، وإيقاف التوسع الحضري والديمغرافي، وإقامة واقع جديد في الأراضي المحتلة تسيطر فيه السلطات الإسرائيلية سيطرة دائمة. وفضلا عن ذلك، فإن الفلسطينيين يرون أن الطريقة التي تشيد بها هذه الطرق تدل على أنها دائمة وتحافظ على حالة الأمر الواقع وعلى وجود المستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية[٢٩].

٢٦ - وبالنسبة لما يسمى بالجدار الفاصل أو السياج الأمني، ناقش المجتمع الاسرائيلي والسياسيون الاسرائيليون بشكل مستفيض جدوى وإمكانية تنفيذ الفصل التام بين الأراضي المحتلة واسرائيل. على أنه بعد أن بدأ العمل في تنفيذ خطة الفصل التي أعدها الجيش الاسرائيلي ووافق عليها رئيس الوزراء في آذار/مارس ١٩٩٥ (والتي انطوت على إنشاء منطقة أمنية تمتد ٣٠ كيلومترا شرق الخط الأخضر تضم مواقع للمراقبة ونظاما للانذار المبكر وأساليب تكنولوجية متقدمة وكلابا مدربة بتكلفة تبلغ نصف بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة)، تراجعت الحكومة عن موقفها وجمدت تنفيذ الخطة. ولكن التطورات السياسية، وبصفة خاصة اضطلاع السلطة الفلسطينية بمسؤولياتها الادارية والأمنية في المنطقتين ألف و باء (انظر الفقرة ٧)، والضغط الذي مارسه مؤيدو خطة الفصل في الدوائر الاسرائيلية الأمنية وذريعة الدفاع عن المستوطنات على الخط الفاصل، دفعت لجنة الأمن إلى وضع خطة جديدة فيما يتعلق بالجدار الأمني. ووفقا لتصريحات أدلى بها وزير الشرطة الاسرائيلي توجد ٨٣ مستوطنة يهودية على الخط الفاصل ستجري حمايتها عن طريق التعاون بين الجيش الاسرائيلي والشرطة، وتشييد جدار أمني طوله ١٢ كيلومترا شمال الضفة الغربية يفصل الضفة الغربية عن اسرائيل ويزود بأجهزة الكترونية خاصة و بـ ١٨ نقطة تفتيش مركزية[٢٨]. ورغم تعليمات المستشار القانوني لحكومة إسرائيل بعدم مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء الجدار داخل اسرائيل، إلا إذا استحال القيام بذلك، فإن الفلسطينيين يقولون إن السلطات الاسرائيلية أخطرتهم بمصادرة أجزاء غير محددة من أراضيهم في منطقتي طولكرم وقلقيليه من أجل بناء هذا الجدار[٢٩].

٢٧ - وفي نهاية عام ١٩٩٥، قررت حكومة اسرائيل تجميد بناء الجدار الأمني[٣٠]. ولكن سلسلة التفجيرات الانتحارية التي شهدتها اسرائيل في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦ دفعت الحكومة إلى إعلان خطة شاملة لمقاومتها. ووافق بيريس رئيس الوزراء الاسرائيلي، الذي عارض دائما المقترحات المتعلقة بفصل الشعبين، على مقترحات لجنة الأمن ببناء الجدار الأمني ونشر قوات عسكرية وقوات شرطة ضخمة على طول الخط الأخضر تحيط بمنطقة طولها ٣٦٠ كيلومترا وعرضها كيلومتران. وستقام ١٨ نقطة تفتيش لمراقبة حركة السلع والأشخاص خلال فترة تمتد سنة تقريبا. وفي منطقة طولكرم وقلقيليه سيقام سياج الكتروني طوله ٢٩ كيلومترا، وسيمنع الفلسطينيون من الدخول إلى المنطقة باستثناء أصحاب الأراضي الذين ستمنحهم إسرائيل تصاريح دخول خاصة[٣١].

٢٨ - وتقدر مصادر من مركز بحوث الأراضي في القدس الشرقية المساحة الكلية للأراضي الفلسطينية المصادرة في عام ١٩٩٥ بـ ١٨ ١٨٠ دونما، منها ٥٠٠ ٣ دونم تمت مصادرتها باعتبارها أراض حكومية و ٩٠٠ ٨ لأغراض متعلقة بالمستوطنات و ١٠٠ ١ للأغراض العسكرية و ٦٨٠ ٤ للمشاريع العامة[٢٩]. وعلاوة على ذلك، أشارت مصادر فلسطينية، هي وكالة الأراضي والمياه، إلى أنه خلال الفترة بين توقيع إعلان المبادئ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ونهاية عام ١٩٩٥، صادرت السلطات الاسرائيلية ٠٠٠ ٢٣٠ دونم تحت مزاعم مختلفة متصلة بإنشاء محميات طبيعية أو افتتاح طرق فرعية أو توسيع المستوطنات، أو مرة أخرى، بناء الجدار الأمني[٣٢].

٢٩ - وتركزت في منطقة القدس معظم أنشطة الاستيطان الاسرائيلي الرسمية وغير الرسمية في عام ١٩٩٥ وبداية عام ١٩٩٦. ونفذت اسرائيل عددا من التدابير التي استهدفت الوجود العربي في المدينة، ومن بينها مضايقة وإغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس وسحب بطاقات الهوية الاسرائيلية من الفلسطينيين المسجلين في القدس ويقيمون خارج حدود المدينة، والتدخل المباشر وغير المباشر في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في القدس عن طريق نشر شائعات عن حرمان الناخبين من حقوقهم المدنية والاجتماعية والتحرش بالمترشحين ونشر قوات أمن كثيفة يوم الانتخابات وإعاقة الناخبين عن الوصول إلى مراكز الاقتراع. وتحاول إسرائيل عن طريق تنفيذ هذه التدابير وغيرها من التدابير المتصلة بمصادرة الأراضي الفلسطينية في منطقة القدس وتكثيف النشاط الاستيطاني هناك أن تؤثر على نتائج مفاوضات "المركز النهائي" التي نص عليها إعلان المبادئ والمقرر أن تبدأ في شهر أيار/ مايو ١٩٩٦، التي ستكون قضية القدس إحدى القضايا الحاسمة التي سيجري تناولها فيها[٣٣].

٣٠ - وفي احتفال مذاع ومقام إحياء للذكرى السنوية ٢٨ "لاعادة توحيد القدس"، أعلن اسحق رابين رئيس الوزراء[٣٤]:

> "إن جميع حكومات اسرائيل ومن بينها الحكومة الحالية كانت على ثقة تامة من أن ما تقرر في عام ١٩٦٧ وشرع في عام ١٩٨٨ - بتحويل القدس إلى مدينة موحدة تحت السيادة الاسرائيلية، وعاصمة لاسرائيل، وقلب الشعب اليهودي - هي حقائق ستبقى إلى الأبد ... وسيعمل مجلس الوزراء على تعزيز مركز القدس الموحدة بوصفها عاصمة إسرائيل وحدها وسيحارب أي محاولة لافساد هذا الوضع".

٣١ - وفي عام ١٩٩٥ في آذار/مارس أعلنت السلطات الاسرائيلية في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٥ مصادرة ٠٤٠ ٢ دونما من الأراضي في قرى شعفاط وعناتا وعيسوية بالقرب من القدس عملا بقانون حقوق الكهرباء من أجل تركيب خط للطاقة قدرته ١٦١ كيلو واطا لتزويد المنطقة الواقعة بين مستوطنة رامون ومنطقة الخان الأحمر بالكهرباء[٣٣]. وفي نيسان/ابريل، أصدر وزير المالية الاسرائيلي مرسوما اشتمل على مصادرة ٥٣٥ دونما من الأراضي العربية في بلدتي بيت حنينه وبيت صفافا. واعتبر المراقبون هذا المرسوم

أهم مرسوم يصدر لمصادرة الأراضي خلال خمس سنوات. وصرح المسؤولون في بلدية القدس أن هذه المصادرة هي الخطوة الأولى نحو عمليات مصادرة على نطاق أكبر. وصرح أوري لوبليانسكي نائب العمدة بأن البلدية طلبت أيضا تنفيذ عمليات مصادرة من أجل مشاريع للاسكان اليهودي بالقرب من بسغات زئيف وجيلو. وأكد مسؤولون وثيقو الصلة بإدارة التخطيط أنه قد جرى تخصيص ٤٠٠ ٤ دونم إضافي للمصادرة من بينها نحو ٨٠٠ دونم بالقرب من بسغات زئيف و ٠٠٠ ٢ بالقرب من قرية وليجة و ٨٠٠ بالقرب من دير مار إلياس و ٨٠٠ أخرى بالقرب من شعفاط هماتوس[٣٥].

٣٢ - وأثار هذا القرار سخطا وغضبا بين الفلسطينيين وفي الدوائر العربية والاسلامية والدولية. وقدمت بلدان عدم الانحياز في الأمم المتحدة مشروع قرار إلى مجلس الأمن يرفض مصادرة الأراضي في القدس على يد السلطات الاسرائيلية ويطلب من حكومة اسرائيل إلغاء مراسيم المصادرة ووقف عمليات المصادرة في المستقبل. ولكن استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض حال دون اعتماد القرار. وفي اسرائيل ذاتها واجه قرار المصادرة قدرا كبيرا من الانتقاد من جانب أعضاء الحكومة والأحزاب اليسارية والحركات المناهضة للاستيطان.

٣٣ - وطلب أورنان يكوتيلي (ميريتز) عضو مجلس مدينة القدس من محكمة العدل الإسرائيلية العليا أن توقف المصادرة المزمعة للأراضي. واحتج في الالتماس الذي قدمه بأن عمليات مصادرة الأراضي المملوكة للعرب تنتهك القانون الأساسي: الكرامة الإنسانية والحرية لأن الحكومة لا تكفل للسكان العرب في القدس المساواة الأساسية. ويرد في الالتماس أنه[٣٦]:

> "منذ عام ١٩٦٧، بنيت جميع الأحياء الجديدة التي أقيمت في القدس من أجل اليهود رغم أن معظم الأراضي المصادرة لهذا الغرض قد أخذت من العرب. وفي نحو ٣٢ في المائة من الأسر المعيشية العربية في المدينة، يعيش ثلاثة أفراد أو أكثر في الغرفة، بالمقارنة بنسبة ٢,٤ في المائة فقط من السكان اليهود. وعلاوة على ذلك، ورغم أن العرب يشكلون نسبة ٢٨ في المائة من سكان القدس، فلم تخصص لهم منذ عام ١٩٦٧ سوى ١٢ في المائة من عمليات التشييد و ٥ في المائة فقط من عمليات التشييد منذ عام ١٩٩٠".

وصرح أيضا يائير تزابان وزير الاستيعاب في بيان أدلى به بأن[٣٥]:

> "مصادرة الأراضي المملوكة للسكان العرب من أجل بناء أو توسيع الأحياء اليهودية يتم في تجاهل تام لاحتياجات السكان العرب للمساكن في القدس".

٣٤ - وفيما بعد جمدت الحكومة تنفيذ القرار نتيجة للاقتراح بسحب الثقة قدم إلى الكنيست من حزبين إسرائيليين[٣٧].

٣٥ - وبعد يوم واحد من قيام الحكومة بتأجيل خطط مصادرة الأراضي، وافقت لجنة تخطيط منطقة القدس التابعة لوزارة الداخلية على تشييد مستوطنة حارحوما في الجنوب الشرقي للقدس. ومن المقرر أن يشيد المشروع الذي سيضم في النهاية نحو ٥٠٠ ٦ وحدة سكنية على مساحة قدرها نحو ٨٥٠ ١ دونما من الأراضي المصادرة قبل أربع سنوات[٣٨].

٣٦ - ومن ناحية أخرى، كشف خليل التفكجي وهو باحث فلسطيني، أن ما تبقى من منطقة القدس المحتلة منذ عام ١٩٦٧ مما يمكن للسكان العرب الاستفادة منه لم يعد يجاوز ٤ في المائة. وأشار في دراسة عن المستوطنات في القدس عنوانها "تهويد القدس: حقائق وأرقام"[٣٩]، إلى أن السلطات الاسرائيلية صادرت منذ حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٦٧، ٣٣ في المائة من مساحة المدينة تتعلق على نحو مباشر بأغراض الاستيطان وخضعت ٤٠ في المائة أخرى لسيطرتها نتيجة للخرائط الجديدة التي رسمت والتي قلل فيها حجم الأحياء والقرى العربية ولم تخصص فيها سوى منطقة محدودة للمباني وبالتالي أصبح مجموع مساحة القدس الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية ٧٣ في المائة، بإضافة الـ ٦ في المائة المخصصة من قبل لبناء الطرق. وظلت النسبة المتبقية البالغة ٢١ في المائة في أيدي العرب، وكانت نسبة ١٠ في المائة منها مأهولة بالسكان و ٧ في المائة غير مخططة، مما جعلها عرضة للمصادرة أو البيع بسبب الضرائب المرتفعة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية. وهكذا ترك للعرب نسبة ٤ في المائة لا غير من مساحة القدس لأي استعمال في المستقبل من جانب الفلسطينيين وهي تقع حاليا في براثن معركة غير متوازنة، للجانب الإسرائيلي اليد العليا فيها.

٣٧ - وفي دراسة عن مصادرة الأراضي العربية في القدس، فند ميروم بنفنستي الباحث في مجال المستوطنات والعضو السابق في مجلس بلدية القدس، الادعاءات والبيانات التي يدلي بها المسؤولون الإسرائيليون، التي تفيد بأن عمليات المصادرة تمس كلا من العرب واليهود. وقال إنه ليس هناك أوجه تشابه بين الأراضي اليهودية والعربية المصادرة. فبينما كان اليهود على استعداد لقبول تعويض أو أرض بديلة مأخوذة من العرب، فإن العربي لا يقبل على الإطلاق أرضا مصادرة من عربي آخر. وتنفذ المشاريع التي تقام في القطاع اليهودي على يد هيئات رسمية وعامة وخاصة بمزايا مالية ضخمة وموظفين للتسويق. وأقر اليهود لأنفسهم آلاف من تصاريح البناء في جلسة واحدة من جلسات اللجان المخصصة للتخطيط السريع في حين يلبث العرب سنوات في لجان التخطيط التي تعمل تبعا لتعليمات سياسية[٤٠].

٣٨ - وفيما يتعلق بتعزيز المستوطنات اليهودية في القدس، أشارت مصادر صحفية إسرائيلية إلى أن ثمة ٠٠٠ ١١ وحدة سكنية كان يجري بناؤها في بداية عام ١٩٩٦ فضلا عن المزيد من الآلاف المزمع تشييدها. وطبقا لهذه المصادر، أنجز الجيش الاسرائيلي مؤخرا اخلاء معسكر في منطقة نيف ياكوف شمالي القدس استعدادا لانشاء ١٠٠ ١ وحدة استيطان سكنية تربط مستوطنات بيسغات زئيف ونيف ياكوف مع شارعي ١٣ و ١. وهذه المنازل من المقرر بناؤها على أراض من بلدة بيت حانينا الفلسطينية تمت مصادرتها في أوائل الثمانينات. وأحالت المصادر الصحفية إلى معلومات توافرت لإدارة التخطيط في بلدية

القدس وتشير إلى أن الخطط كانت قد وضعت لبناء ٤٥٨ ٣٣ وحدة سكنية لليهود في مقابل ١٢٠ ١٥ وحدة للعرب من أجل زيادة السكان اليهود في القدس بمعدل ٠٠٠ ١٢٣ نسمة. وتشمل الأرقام المنشورة خططا لبناء الوحدات السكنية اليهودية في بيسغات زئيف (٠٠٠ ٤ وحدة) و حار حوما (٥٠٠ ٧ وحدة) وشعفاط هيل (٢٠٠ ٢ وحدة) وغيلو (٠٠٠ ٧ وحدة) و جيفات حمطوس (٨٠٠ ١ وحدة)[٤١]. كما أوضحت المصادر الاسرائيلية أن اللجنة الوزارية المعنية بالمستوطنات سوف تنظر خلال اجتماعها القادم، في خطط لبناء ٠٠٠ ٣ وحدة سكنية جديدة في معاليه آدوميم و ٥٠٠ في غوش اتزيوم وأكثر من ٠٠٠ ١ وحدة في كل من مستوطنتي بيطار وكريات سيفير[٤٢].

٣٩ - وكانت لجنة حكومية قد اعتمدت المشروع بالفعل وهو ممول من رابطات الاستيطان ويقضي بإنشاء ١٣٢ وحدة سكنية لليهود المتدينين على مساحة ١٥ دونم في منطقة راس العمود المأهولة بالسكان العرب الواقعة على مسافة كيلومترين شرقي القدس. على أن المشروع أوقفه وزير الداخلية الاسرائيلي الذي رفض الموافقة عليه بسبب الانتقاد من زملائه في الحكومة ومن أعضاء مجلس بلدية القدس[٤٣] إلا أن تدخل رئيس الوزراء ما لبث أن أدى الى إقرار المشروع[٤٤].

٤٠ - وفيما يتصل بطرق المستوطنات في منطقة القدس، ذكرت المصادر الفلسطينية أن المحكمة العليا الاسرائيلية وافقت في آذار/مارس ١٩٩٦ على قرارات صادرة عن السلطات العسكرية الاسرائيلية بإنشاء الشارعين ٤ و ٤٥ في القدس فيما ظلت تنظر في طعن ضد انشاء الشارع رقم ١. وطبقا لتلك المصادر، فإن الشارع ٤ يخترق أراضي في بيت حنينا ورافات وجديرة من الجنوب ويربط مستوطنة جيفات زئيف مع مستوطنة راموت التي أنشئت على أراض من بيت الأقصى وبيت حانينا. أما الشارع ٤٥ فيربط مستوطنة شعفاط زئيف مع منطقة أخدود الوادي بينما يعبر الشارع رقم ١ إلى قرية شعفاط لكي يصل بين مستوطنات القدس وبين مستوطنة نيف ياكوف. وسيؤدي تعبيده إلى تدمير ١٧ منزلا في شيفات وبيت حانينا ومصادرة ٣٨٠ دونم على نحو ما أمرت به السلطات الاسرائيلية منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥[٤٥].

٤١ - وقد جاء النشاط الاستيطاني الرسمي في المستوطنات اليهودية بالضفة الغربية متوائما مع رؤية الساسة الاسرائيليين بالنسبة إلى مستقبل هذه المستوطنات بعد مرحلة الانتقال. وفي هذا السياق، فإن الأنشطة الرامية إلى تدعيم المستوطنات تركزت خلال عام ١٩٩٥ على المستوطنات اليهودية قرب القدس ومستوطنات غوش اتزيون والمستوطنات المتاخمة للخط الأخضر.

٤٢ - وطبقا لتقرير نشرته حركة السلام الآن، كان العمل قد بدأ في بناء ٤٠٠ ١ وحدة سكنية جديدة منذ بداية عام ١٩٩٥ في المستوطنات اليهودية على الخط الأخضر ومعظمها في منطقة القدس الكبرى. وقالت الجماعة أن هذا أكبر عدد للمباني يبدأ في المناطق في غضون ثلاث سنوات. ويبلغ مجموع الوحدات السكنية التي هي قيد التشييد ٠٠٠ ٦ وحدة لكي توفر السكن إلى ٠٠٠ ٢٥ نسمة. وقد هاجم وزير الاسكان الاسرائيلي التقرير بقوة ووصفه بأنه "يفتقر إلى حد بالغ إلى روح المسؤولية" واتهم الجماعة بأنها تخلق

ردود فعل سلبية محتملة على المستوى الدولي ضد الاسكان في أجزاء من القدس مثل بيزغات زئيف والبلدات (المستوطنات) القريبة مثل معاليه أدوميم[٤٦].

٤٣ - وأشارت المصادر الصحفية الى أنه خلال عام ١٩٩٥ وصلت أنشطة البناء الحكومية في مستوطنات الضفة الغربية الى ٨٠٠ ١ وحدة سكنية منها ٥٢٨ ١ وحدة في مستوطنات متاخمة للقدس و ٢٧٢ وحدة في سائر مستوطنات الضفة الغربية[٤٧].

٤٤ - وفي المستوطنات القريبة من القدس كان البناء قد بدأ خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٥ في ١٢٦ ١ وحدة وخلال الربع الثاني كان قد بدأ بناء ٢٢٤ وحدة. ومعظم أعمال التشييد هذه حدثت في بيطار (٧١٨) ومعاليه آدوميم (٦١٦) بوصفها جزءا من الـ ١٠٠ ٤ وحدة التي وافقت عليها الحكومة في شهر كانون الثاني/يناير. وتزمع وزارة الإسكان بدء بناء ٢٨٥ ٢ وحدة في منطقة القدس خلال عام ١٩٩٥[٤٨].

٤٥ - وفي مستوطنات غوش اتزيون، أكد رئيس المجلس الإقليمي أن العمل كان قد بدأ في مشروع لبناء منطقة صناعية كبيرة. وقال إن كل شيء كان يمضي بطريقة قانونية وبموافقة السلطات المعنية[٤٩]. وقد كشفت مصادر برلمانية إسرائيلية عن أن حكومة اسرائيل كانت تخطط لبناء مستوطنة جديدة في غوش اتزيون، تسمى شفوت راحيل - باء. وكان قد بدأ بالفعل نصب عدد من المنازل المتنقلة في الموقع فيما عكفت وزارة الإسكان على دراسة التطورات هناك[٥٠]. وذكر وزير المالية أن مستوطنات غوش اتزيون تمثل احتياطيات كبيرة من الأراضي وأنه سوف يوصي بمضاعفة وتوسيع تشييد المستوطنات بحيث تقوم حالة مفروضة بحكم الأمر الواقع خلال المرحلة النهائية من مفاوضات السلام. ونقل عنه تصريحه بأن ليس سرا أن الحكومة تنظر في أمر هذه الضواحي (أي الضواحي المتاخمة للقدس) وغيرها مثل معاليه آدوميم وغوش اتزيون بوصفها جزءا لا يتجزأ من خريطة اسرائيل في المستقبل[٥١].

٤٦ - وفيما يتعلق بالمستوطنات المتاخمة للخط الأخضر، نقلت مصادر صحفية إسرائيلية عن وزير الإسكان قوله إن وزارته أعدت التصاميم الأساسية لضاحية جديدة لليهود المتدينين في إطار الخط الأخضر وتسمى "ماتييهو" قرب مستوطنة كريات سيفير (غربي مدينة رام الله). ولضاحية هاشمونايم وهي أيضا في نطاق الخط الأخضر بحيث تصبح هذه المواقع الثلاثة مستوطنة واحدة تشمل ٠٠٠ ١٢ وحدة سكنية. وأفادت المصادر أن حكومة اسرائيل طرحت عدة مقترحات تتعلق باليهود المتدينين في محاولة لتهدئة الأحزاب الدينية من خلال بناء وحدات سكنية ولا سيما لليهود المتدينين وفاء بالوعود التي كانت قد قطعت لتلك الأحزاب لقاء تأييدها الحكومة في الكنيست وموافقتها على الامتناع عن التصويت بعدم الثقة على نحو ما اقترحته المعارضة اليمينية[٥٢].

٤٧ - وفي بداية عام ١٩٩٦، صدق رئيس الوزراء الاسرائيلي على إنشاء مستوطنة جديدة متاخمة للخط الأخضر في منطقة رام الله لإسكان ضباط وجنود القوات النظامية الاسرائيلية وعائلاتهم. ولسوف تشمل

المستوطنة الجديدة ٦٨٠ وحدة سكنية وتشكل جزءا من بلدة ماودين الإسرائيلية الجديدة بعد الفراغ من إنجازها[٥٣]. وفي الجزء الشمالي من الضفة الغربية، قدمت حكومة اسرائيل الأراضي وكثيرا من التسهيلات الأخرى الى السلطات الرسمية وشبه الرسمية لإنشاء خمسة مصانع في المنطقة الصناعية في كتلة مستوطنات شاكد هينانيت ريحان، غربي جنين، بتكلفة ٨ ملايين دولار. ولسوف تبلغ المساحة الإجمالية للبناء ٠٠٠ ١٨ قدم مربع. وأفادت الأنباء بأن ثمة جهودا جارية حاليا لضم هذه المنطقة الصناعية المؤلفة من ٥٠ دونما الى ساحة خضراء موجودة وتخص قرية أم الفحم الإسرائيلية على مسافة ١,٥ من الكيلومترات[٥٤].

٤٨ - أما اللجنة الوزارية للتخطيط والتشييد، وهي المسؤولة عن دراسة وإقرار خطط ومشاريع المستوطنات في المناطق المحتلة فلم تعقد اجتماعا واحدا منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ومن المتوقع أنه فور اجتماع اللجنة، فلسوف تدرس وتقر مشاريع مستوطنات مختلفة في الضفة الغربية بما في ذلك إنشاء مستوطنات جديدة وإضافة آلاف من الوحدات السكنية الجديدة الى المستوطنات المنشأة بالفعل[٥٥].

٤٩ - وفيما يتعلق بالمستوطنات اليهودية في الجولان المحتل، تواصلت الجهود الرسمية والمحلية لتعزيز هذه المستوطنات من خلال بناء ضواح جديدة وجلب المزيد من المستوطنين للإقامة فيها. وذكرت المصادر أن الحالة شهدت تدفقا كثيفا للوافدين الجدد الى كاتزرين التي شهدت بدورها طفرة سكانية في السنة الماضية. وقد كشف مسؤولو المجلس الإقليمي بالجولان في آب/اغسطس ١٩٩٥ عن أن ١٢٠ أسرة كان قد تم استيعابها في المستوطنات القائمة في الشهرين السابقين وحدهما. وذكر رئيس المجلس عن التفاؤل بأن عدد العائلات الجديدة التي تأتي للإقامة في المنطقة، فضلا عن كتزارين، سوف يزداد ليتجاوز ٠٠٠ ١ في غضون سنة واحدة. وأضاف يقول إن المجلس يواصل تطوير وتوسيع البنية الأساسية القائمة وزيادة أماكن العمل ولا سيما في مجالات الصناعة والسياحة والزراعة للوفاء باحتياجات الوافدين الجدد[٥٦].

٥٠ - وبالإضافة الى مصادرة الأراضي، فإن بناء المستوطنات وتوسيع تلك المستوطنات واستخدام المياه في المناطق المحتلة ما برح واحدة من المشاكل التي تؤثر سلبيا على حياة الفلسطينيين وعلى أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية. وقد توصلت اسرائيل والسلطة الفلسطينية الى اتفاق مبدئي في تموز/يوليه ١٩٩٥ حول قضية المياه في المناطق المحتلة، على أن تتقرر حقوق المياه وطرق استخدامها في الضفة الغربية في مفاوضات المرحلة النهائية ويتم تشكيل لجنة ثلاثية اسرائيلية - فلسطينية - أمريكية لمناقشة المسائل المتصلة بالمياه مثل الاستخدام والتوزيع والإشراف والاستغلال والتنمية للمصادر الجديدة للمياه. وقد كان الاتفاق المتعلق بقضايا المياه واحدا من أشق المواضيع التي تعيَّن على الطرفين مناقشتها الى درجة هددت مفاوضات مرحلة الانتقال.

٥١ - وطبقا لمصادر صحفية اسرائيلية، فإن مستجمعات المياه الشمالية والشمالية الشرقية التي تتدفق تحت تلال الضفة الغربية تنتج ٦٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا وتسحب اسرائيل منها ٤٩٠ مليون

متر مكعب فيما ينال الفلسطينيون ١١٠ ملايين متر مكعب. وقد تم تثبيت حصة الفلسطينيين من المياه منذ عام ١٩٦٧ برغم تزايد السكان فيما ظلت احتياجات إسرائيل تزداد بسرعة أكثر بكثير. وهذه المستجمعات توفر ٣٠ في المائة من استهلاك إسرائيل من المياه(٥٧). ويقول الفلسطينيون أن هذا التوزيع للمياه جائر بشكل واضح، لا سيما وأن ٢٠ في المائة فقط من المياه هي التي تتدفق تحت الجانب الإسرائيلي من الخط الأخضر.

٥٢ - وفي أعقاب اجتماع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، والرئيس المصري حسني مبارك في تموز/يوليه ١٩٩٥، أصر شمعون بيريس (وكان وقتها وزيرا للخارجية) على أن أي ترتيب جديد للمياه لن يتم على حساب إسرائيل. وقال إنه لن يكون هناك تقسيم لما هو موجود بالفعل بل ... جهد لإيجاد مصادر مياه جديدة(٥٨).

٥٣ - وفي آب/أغسطس ١٩٩٥ أذاع التلفزيون الإسرائيلي تقريرا بشأن النقص الشديد في المياه بمدينة الخليل بالضفة الغربية. وعرض التقرير مشاهد الحقول الجافة التي يُفترض فيها أن تسد رمق السكان العرب وعلى النقيض من ذلك عرض التقرير مشاهد من مستوطنة كريات عربة تشمل حدائق غنّاء بالخضرة يمتلكها المستوطنون كاشفا بذلك عن مدى الغبن في توزيع المياه(٥٩).

٥٤ - وذكر عالم فلسطيني متخصص في قضايا المياه أن إسرائيل تتلقى ما متوسطه ٩٤ في المائة من المياه المتجددة في الحوض الغربي من الضفة الغربية. وأضاف يقول إن الفلسطينيين في الضفة الغربية لا يُسمح لهم باستخدام المياه من الفيضانات الشتوية بل يُمنعون من بناء السدود. وشكا العالِم بأن المستوطنين اليهود يلقون بأكوام من النفايات الصلبة ومن الأتربة عند مداخل القرى المتاخمة للآبار الارتوازية وهذا أسلوب يؤدي الى تلويث المياه ويجعلها غير صالحة للشرب(٦٠).

الحواشي

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، الجزء ٧٥، الرقم ٩٧٣.

(٢) Clyde Mark, "Soviet Jewish Emigration", CRS Issue Brief, Congressional Research Service, Library of Congress, Washington, D.C., 1994.

(٣) مؤسسة السلام في الشرق الأوسط، تقرير عن الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة (واشنطن العاصمة، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، الصفحة ١.

(٤) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(٥) جيروسالم بوست، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

(٦) هآرتس، ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦.

(٧) المرجع نفسه، ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(٨) المرجع نفسه، ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(٩) يديعوت أحرونوت، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

(١٠) الاتحاد، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(١١) جيروسالم بوست، ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٥.

(١٢) القدس، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

(١٣) النهار، ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(١٤) هآرتس، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

(١٥) النهار، ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

(١٦) هآرتس، ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(١٧) يديعوت أحرونوت، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(١٨) هآرتس، ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

(١٩) جيروسالم بوست، ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٥.

(٢٠) المرجع نفسه، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

(٢١) القدس، ٩ آب/أغسطس ١٩٩٥.

(٢٢) مؤسسة السلام في الشرق الأوسط، المرجع السابق ذكره، الصفحة ٣.

(٢٣) جيروسالم بوست، ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

(٢٤) هآرتس، ١ آب/أغسطس ١٩٩٥.

(٢٥) القدس، ٣ آذار/مارس ١٩٩٦.

(٢٦) جيروسالم بوست، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

(٢٧) القدس، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (مؤتمر صحفي عقده احمد قريعي، وزير الاقتصاد في السلطة الفلسطينية).

(٢٨) هآرتس، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

(٢٩) القدس، ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦.

(٣٠) المرجع نفسه، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(٣١) النهار، ٥ آذار/مارس ١٩٩٦، تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية.

(٣٢) النهار، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(٣٣) القدس، ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

(٣٤) جيروسالم بوست، ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٥.

(٣٥) المرجع نفسه، ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

(٣٦) المرجع نفسه، ١٨ أيار/مايو ١٩٩٥.

(٣٧) المرجع نفسه، ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٥.

(٣٨) المرجع نفسه، ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥.

(٣٩) جمعية الدراسات العربية، "تهويد القدس: حقائق وأرقام" (تقرير خليل التفكجي"، القدس (صدر بالعربية).

(٤٠) هآرتس، ١١ أيار/مايو ١٩٩٥ (تقرير ميروم بنفنيستي).

(٤١) المرجع نفسه، ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

(٤٢) جيروسالم بوست، ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٦.

(٤٣) القدس، ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

(٤٤) يديعوت أحرونوت، ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦.

(٤٥) الرأي، ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦.

(٤٦) جيروسالم بوست، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

(٤٧) القدس، ٧ آذار/مارس ١٩٩٦.

(٤٨) مؤسسة السلام في الشرق الأوسط، المرجع السابق ذكره، (أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)، الصفحة ٥.

(٤٩) هآرتس، ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(٥٠) الاتحاد، ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦.

(٥١) المرجع نفسه، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(٥٢) هآرتس، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

(٥٣) يديعوت أحرونوت، ٩ شباط/فبراير ١٩٩٦.

(٥٤) مؤسسة السلام في الشرق الأوسط، المرجع السابق ذكره (أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)، الصفحة ٣.

(٥٥) جيروسالم بوست، ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٦.

(٥٦) المرجع نفسه، ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٥.

(٥٧) المرجع نفسه، ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٥.

(٥٨) المرجع نفسه، ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥.

(٥٩) المرجع نفسه، ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٥.

(٦٠) الرأي، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

- - - - -